



التطورات الديمقراطية والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط



القاهرة، ٣٠-٣١ أكتوبر ٢٠١١

قامت منظمة الباجواش للعلوم والشؤون الدولية، بالاشتراك مع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتنظيم ورشة عمل في لحظة فارقة في تاريخ المجتمع المصري وهو يقف على حافة الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة والقرارات الدستورية الرئيسية التي سيتحدد على ضوءها شرعية ثورة ٢٥ يناير.

النقاط الرئيسية

- في سبيل ترسيخ مكاسب ثورة ٢٥ يناير، تجري في مصر حوارات مستفيضة حول المبادئ الديمقراطية الأساسية مثل احترام القانون، والحكم البرلماني، وسيادة الشعب، واحترام حقوق الأقليات.
- ثمة تنوع في وجهات النظر بين الحركات الإسلامية في مصر. ومن المتوقع أن يتزايد دور هذه الحركات في أعقاب الانتخابات البرلمانية المقبلة. وهذا في حد ذاته لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه رفض للحدثة أو محاولة لعزل البلاد بعيدا عن الغرب.
- لعب الجيش دورا إيجابيا في الثورة، ولكن عليه أن يتعامل بحذر لتجنب تصاعد الاحتجاجات ضده خلال الأشهر المقبلة. ويتطلع الكثيرون إلى اللحظة التي ينهي فيها الجيش سيطرته على الحياة السياسية.
- يرى كثيرون أن الشريعة الإسلامية ستؤثر على الدستور الجديد. وتجري حاليا مناقشات وحوارات مدنية واسعة حول التفسيرات المرتبطة بالشريعة الإسلامية، ودور مجلس النواب والقضاة في النظام الجديد. ومع ذلك، يبدو أن هناك إجماعا على نطاق واسع، حتى بين ممثلي الأحزاب الإسلامية، على أن القانون المدني الذي يحظى بتصويت البرلمان، سوف يكون دائما هو القانون الأساسي في مصر (حتى لو كان متأثرا بالقيم الإسلامية)، وأن الأقليات الدينية والثقافية سيتعين حمايتها بموجب الدستور الجديد. على أن هناك إحساسا ملحا بأن هذه القضايا لا تزال موضع نقاش واستيضاح في الأشهر المقبلة، وأن مثل هذه المناقشات ستعكس طيفا واسعا من وجهات النظر.
- هناك شعور قوي بأن التغييرات في العالم العربي سوف تؤدي إلى إحداث تغييرات عميقة في منطقة الشرق الأوسط، وأن مصر سوف يكون لها دور القيادة. كما أن علاقة مصر مع المنطقة ومع فلسطين على وجه الخصوص ستغير من توازن العلاقات في المنطقة. ويمكن للقوى الخارجية أن تلعب دورا إيجابيا في قطاع غزة، بتعزيز التنمية الاقتصادية ودعم الحوار، ولكنها واجهت ضغوطا لإفهامها بأن دورها سيكون محدودا.
- هناك تيار قوي ينادي بالمساءلة مما يؤكد الضرورة الملحة لعودة الحياة السياسية المصرية. وكما حذر أحد المشاركين: "ميدان التحرير لا يزال هناك، وفي إمكاننا دائما أن نعود إليه". وبينما يخرج هذا التقرير إلى الإعلام، نلاحظ اللهجة اللاذعة لهذا التحذير، والحاجة الملحة لمعالجة مجموعة القضايا الواردة في هذا التقرير.

التقرير

في ٣٠-٣١ أكتوبر، عقدت منظمة الباجواش للعلوم والشؤون الدولية، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة اجتماعاً حول "التطورات الديمقراطية والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط"^١. شارك في اللقاءات: مرشحون للرئاسة، كبار القادة الحزبيين، قاضية (نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا)، وكبار القادة العسكريين والدبلوماسيين الحاليين والمتقاعدين، وقادة من حركة الشباب، والشخصيات البارزة الأخرى. وانضم إليهم عدد محدود من الخبراء الأجانب الدوليين بما في ذلك من السلطة الفلسطينية وحماس. انعقد الاجتماع برئاسة مشتركة من عضو مجلس منظمة الباجواش لواء (متقاعد) دكتور/ محمد قدري سعيد من مركز الأهرام ومن السكرتير العام لمنظمة الباجواش/ بابلو كوتا - راموسينو. نقدم شكراً خاصاً لفريق العمل من مركز الأهرام (خصوصاً أحمد كامل، وإيمان رجب، ومروة سالم) وشريفة سري للجهد المبذول في إعداد قائمة المشاركين، و(كلوديا فون) من فريق منظمة الباجواش، وكذلك أنيسة حسونة لما قدموه من عون صادق. أعدت هذا التقرير ساندرأ باتشر، مستعينة بمُدخلات ومساهمات من عدد من المشاركين.

ربما تكون ورشة العمل هذه عملاً لم يسبق له مثيل، وقد جرت فعاليتها في لحظة فارقة من التاريخ، إذ يقف المجتمع المصري على أعتاب انتخابات برلمانية ورئاسية مقبلة، وقرارات دستورية مصيرية مستلزمة من روح ثورة ٢٥ يناير.

ناقش المشاركون التحولات المنتظرة من وجهات نظر متباينة دينية ووطنية وإقليمية ودولية. إن الحقيقة البسيطة التي تمثلت في إمكانية عقد هذا الاجتماع برغم ضبابية اللحظة والرهانات الباهظة، تبرهن على أن هناك وعياً ديناميكياً في أعماق الوجدان السياسي المصري. كانت حيوية وسخونة الحوار التي شملت أصواتاً قوية من حركات الشباب وكبريات القيادات النسائية، هي في حد ذاتها دليل على التغييرات العميقة التي طرأت على الخطاب السياسي المصري. وقد شبه أحد المشاركين هذا المشهد المعبر بخطوط كثيرة منفصلة تنضم وتتصل معاً لتصنع بصمة مميزة لمصر الجديدة.

من الواضح أن هناك رؤى وأديانا وثقافات مختلفة تتنافس للحصول على موقع في الساحة السياسية المصرية. وتمثل الشعور الغالب في أن الكثيرين يهتمهم توطيد أركان الثورة التي تتسجم نسبياً حتى الآن مع تطلعاتهم، مع التأكيد على معاشية الآخر واحترام الاختلافات. وكان هناك إجماع على أهمية الحوار والحاجة إلى إيجاد فهم أعمق لوجهات النظر المختلفة.

ومع ذلك، برزت خلال المناقشات نقاط رئيسية حرجة تتطلب إلقاء مزيد من الضوء:

- ما هي الهياكل التنظيمية التي سيتم إنشاؤها في المجتمع الجديد، وإلى أي مدى سوف يتكامل الدستور والنظام القانوني الجديد مع الشريعة الإسلامية؟ ما هو الدور الذي سيؤديه الجيش، سواء أثناء الفترة الانتقالية أو بعد الانتخابات؟
- ما هي طبيعة المشهد السياسي المصري، وكيف ستتعامل الحركة الإسلامية وهي تتهيأ للقيام بدور فاعل (وربما الدور الرئيسي) في مصر؟
- كيف ستؤثر التغييرات في مصر وفي أماكن أخرى (وبالأخص فلسطين) على التوازن الإقليمي والدولي؟

في سياق مناقشاتنا تشرّفنا بأن نسمع من بعض الشخصيات القيادية السياسية والقضائية والعسكرية الذين يرتبطون بهذه القضايا، كما جرت بعض المناقشات المتعمقة مع مرشحين للرئاسة وقادة لأحزاب سياسية. وقد عقدت اللقاءات وفقاً لقواعد الباجواش/تشاتام هاوس.

يركز هذا التقرير على القضايا المتشعبة التي تؤثر على التطورات الديمقراطية في مصر واحتمالات تأثيرها الإقليمي والدولي، ويسلط الضوء على بعض التساؤلات والمخاوف السائدة. هناك قلق واضح حول ضرورة تجميع المكاسب التي حققتها ثورة ٢٥ يناير ووضعها في هياكل مجتمعية، ويبدو أن جميع الأطراف في الساحة السياسية يدركون أنه لا بد من الاستجابة للإرادة الشعبية. قد يستغرق ذلك بعض الوقت. وكما قال أحد الشخصيات البارزة "إن الخروج من عنق الزجاجة يستغرق وقتاً". ومع ذلك، هناك شعور ملحّ بضرورة المساءلة. وقد عبرت شخصية سياسية رائدة عن التيارات

^١ الاجتماع كان خاصاً وبعيداً عن الإعلام لضمان حرية تبادل وجهات النظر واستكشاف الإمكانيات الخلاقة للمضي قدماً إلى الأمام. لم تكن هناك محاولة للوصول إلى توافق، وفي الواقع جرى تشجيع للمشاركة من قبل مختلف التيارات. انعقد الاجتماع في ظل قواعد الباجواش/كاتهام هاوس التقليدية حتى يتيسر التبادل الحر لوجهات النظر، واستكشاف الإمكانيات الخلاقة للمضي قدماً إلى الأمام. وعلى ذلك، فإن مادة المناقشات، يمكن عرضها في التقارير، ولكن لا يجوز نسبة أي موضوع جرت مناقشته إلى أي شخص. وجهات النظر المطروحة لا تعبر بالضرورة عن رؤية معد التقرير أو الباجواش. ويعكس التقرير مدى التمثيل الأكبر للمشاركين المصريين في هذا الاجتماع. معدة هذا التقرير هي ساندرأ أبونو باتشر، المنسق الرئيس للبرامج، منظمة الباجواش للمؤتمرات والعلوم والشؤون الدولية. البريد الإلكتروني: sibutcher@earthlink.net. تقدم الباجواش شكرها لدعم وزارة الخارجية النرويجية الملكية، ومؤسسة كارنجي في نيو يورك، وهينسيدي تشاريتابل ترست لدعمها لما تقوم به من أنشطة في الشرق الأوسط.

قام بترجمة هذا التقرير إلى اللغة العربية د. محمد علام الصنباوى، البريد الإلكتروني: melsenbawi@gmail.com.

التي تجري اليوم تحت السطح في الحياة السياسية المصرية بالقول: "ميدان التحرير لا يزال موجودا، ويمكننا العودة إليه في أي وقت".

بنية المجتمع، دور الجيش، المسائل الدستورية/أحكام الشريعة

رأى البعض أن التغييرات التي تحدث في المجتمع المصري لن تتضح إلا بمرور الوقت. ويحتاج المصريون أن يعرفوا لماذا استطاع مبارك أن يبقى في السلطة لمدة ٣٠ عاما. هناك ثقة مفقودة في تركة النظام السياسي ناجمة عن فشل المؤسسات في خلق الضوابط والتوازنات، وهناك قلق بشأن تأثير استمرار النظام الذي لم يسمح بسيادة القانون. وكما قال أحد المشاركين، فإن هناك "حاجة لمعرفة ثقافة الديمقراطية".

وذكر أحد الطلاب المشاركين بأنه منذ ولادته لم يعرف جيله إلا نظام مبارك وما شابه من الفساد. والنتيجة أن هناك جيلا كاملا لا يثق في الأحزاب السياسية، ويريد إجابات حول تنفيذ وتحقيق الوعود بأن سيادة القانون ستكون محل احترام، وبأن قدرا معينا من الحريات والشفافية سيكون مضمونا.

يتطلع معظم المصريين إلى أن يشهدوا انحسار دور الدولة في المستقبل. ويحدهم الأمل في أن يسود احترام القانون، والحكم البرلماني، وسيادة الشعب، ولكن الكثيرين يخشون أنه حتى الآن لا توجد ضمانات لهذه القيم. إن مسألة بناء الديمقراطية - كما قال أحد المشاركين - ليست مقتصرة على الانتخابات ولكنها تمتد لتشمل تساؤلات جدية حول الكيفية التي ستكون عليها مراقبة السلطة في المستقبل وبنية المجتمع بعد الانتخابات. وعلى الرغم من أن الانتخابات هي التي تسيطر على الاهتمام في الوقت الحاضر، فإن البعض يدعو إلى مزيد من الحوار لا يتعلق بالانتخابات، حول مفاهيم أساسية مثل ما هو المقصود بالدولة، والدولة المدنية والمواطنة. ومع أن الديمقراطية تركز على الأغلبية، إلا أنها تتضمن أيضا وجود أقلية ديناميكية، وهكذا لم ينقطع سيل التساؤلات حول حقوق الأقليات خلال مناقشاتنا.

هناك شعور قوي بضرورة حماية الدولة الديمقراطية عن طريق الدستور. بل إن البعض يخالجهم إحساس عميق بأن المصريين بحاجة لحماية مكاسبهم ضد أولئك الذين قد يسعون إلى التلاعب بالديمقراطية ليضمنوا أنهم سيحكمون إلى الأبد، وبهذه الحماية يتجنبون ما من شأنه أن يمثل في الواقع ثورة جديدة. لقد أطاح الشعب بسلطة الولاية الأبوية، ولن يسمح بهيمنة دينية أو غير دينية. كما حذر البعض (مقارنة بالمثال الفلسطيني) من إهدار كل طاقة البلاد في صراعات داخلية.

التوقيعات

نوقشت مسألة التوقيعات في مصر، على غرار لغز الدجاجة أم البيضة أولا؟. من يأتي أولا: الدستور أم البرلمان، أم الرئيس؟ فمن خلال استفتاء شعبي في مارس ٢٠١١، صوت الشعب للمجلس الأعلى للقوات المسلحة (مجموعة من ٢٠ شخصية عسكرية قيادية) ليستمر في الحكم في ظل دستور عمل/مؤقت (دخل حيز التنفيذ في ٣٠ مارس ٢٠١١)، يلي ذلك انتخابات برلمانية، ومن ثم انتخابات رئاسية. وسوف يقوم البرلمان المنتخب المقبل بتشكيل لجنة لصياغة مشروع دستور جديد. وسُجِرى الانتخابات البرلمانية من ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ وحتى يناير ٢٠١٢؛ البعض يتنبأ بأن تبدأ انتخابات مجلس الشورى في يناير ٢٠١٢ وتنتهي بحلول منتصف مارس، وأن تُجرى الانتخابات الرئاسية في أبريل/مايو على أقصى تقدير، تليها انتخابات المجالس المحلية. بحلول منتصف العام المقبل تنتقل السلطة من المجلس العسكري للمدنيين مرة أخرى.

انتقد البعض طول الزمن المقرر للانتخابات البرلمانية، والتي سوف تستغرق حوالي ثلاثة أشهر بسبب شرط جدلي يوجب الإشراف القضائي على الانتخابات في جميع مراكز الاقتراع. ونظرا لحقيقة أنه لا يوجد سوى عدد محدود من القضاة، فينظر إلى ذلك كضمانة لا لزوم لها وليست كافية لدرء الفساد، حتى من قبل بعض الفقهاء القانونيين الذين يفضلون بدلا من ذلك نظام مراقبة من جموع الشعب.

قال أحد البارزين من الأقلية إن مصر حاليا "تواجه أزمات في الصباح والظهر والمساء". ليس هناك رئيس، ولا مجلس للوزراء، ولا شرطة جيدة ولا قضاء، وهذا لا يوفر ضمانات كافية لنجاح الثورة. ويحتج البعض بأنه وفقا للتعريفات القانونية، فإن الثورة لا تزال تمثل "حالة استثنائية/طارئة"، وهذا الوضع يسمح بالتالي بإمكانية استمرار اللجوء إلى المحاكم العسكرية. وقد ثارت مخاوف عميقة بشأن استمرار تبني هذا التعريف. كما أثارت تساؤلات حول ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي محاكمة النظام القديم وفقا لهذا "الوضع الاستثنائي"، أو ما إذا كان ينبغي القيام بتطبيق القانون عليهم من خلال المحاكم العادية. ولا يزال هناك قلق بشأن التعامل مع حادث ماسبيرو في ٩ أكتوبر ٢٠١١ (حيث قُتل من ٢٤ إلى ٢٧ قبطيا، يفترض أنهم قُتلوا بواسطة العسكريين، كما جرح عدة مئات)، واستمرار مراقبة الهواتف النقالة، والسيطرة على وسائل الإعلام، واعتقال النشطاء، الخ.

يُعطى التاريخ أمثلة هي بمثابة تحذير حول توقيت إجراء التغيير سواء بالتكبير أو التأخير. ففي فبراير ١٩١٧ أطاحت الثورة الروسية بالقيصر، ولكنّ تقدما ضئيلا جدا على الصعيد الاجتماعي مهد الطريق لقيام الثورة البلشفية في أكتوبر. وأطاحت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ في البداية بشخصية استبدادية، لكنها أدت في النهاية إلى نتائج مختلفة جدا. وأشار

أحد المشاركين محذرا إلى الطريقة التي اعتلت بها طالبان السلطة في أفغانستان (في حين أعرب آخرون عن الإحباط إزاء ما يعتبرونه التركيز المضلل على نتائج تولي طالبان السلطة في أفغانستان بدلا من التحدث عن تأثير الولايات المتحدة على هذا البلد).

دور الجيش

يفخر المصريون بحقيقة أن الجيش خلال ثورتهم - على عكس دول أخرى في المنطقة - قد لعب دورا داعما وحاسما كما يقول البعض (كان الشعب في مصر ضد الشرطة وليس الجيش) وبدون الجيش لم يكن أمام الثورة فرصة للنجاح. لقد قام قادة من الجيش بعمل من أعمال الشجاعة، ولم يكن حينذاك أي ضمانات بنجاح الثورة، ولو أنها كانت مُنبت بالفشل، لكان الأرجح أن يعلق أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة في المشانق. ومن المنظور العسكري فإن وضع ذلك في الاعتبار أمر بالغ الأهمية، للرد على الانتقادات حول ما إذا كان المجلس العسكري يدعم أو لا يدعم مكاسب الثورة.

سوف يذهب الناس للتصويت في حماية المجلس العسكري وقوات الأمن، ولكن لن يسمح للقوات المسلحة بالتصويت في الانتخابات المقبلة. وليس هناك أحد من بين العسكريين مرشح للرئاسة، على الرغم من حقيقة أن البعض يرون هذا أمرا مُجحفا، وإن كان هناك عسكريون متقاعدون تقدموا للترشح للانتخابات الرئاسية وهذا بدوره يسبب القلق لدى الآخرين. وبعد الانتخابات سيكون في مجلس الوزراء وزير للدفاع. ويؤكد المجلس العسكري أنه لا ينوي البقاء في السلطة بعد الانتخابات، على الرغم من أن البعض يشككون في هذه التصريحات.

أثيرت تساؤلات ومناقشات حول التدخل العسكري في الاقتصاد. وطبقا لبعض الأرقام، لا يتجاوز التدخل العسكري في الاقتصاد المدني ١٠ في المئة. وهناك أرقام أخرى ترى أن نسبة الـ ١٠% مبالغ فيها. ويقول الجيش بأن هذه المشاركة تتركز في الصناعات الصغيرة والمتوسطة (وليست الثقيلة) والمساعدة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الضخمة على المستوى الوطني. ليست هناك بنوك تمتلكها القوات المسلحة أو شركاء عسكريون. أشير إلى أنه ليس لدى القوات المسلحة نية في المستقبل لزيادة مشاركتها في الاقتصاد، ولا سيما الصناعات الثقيلة. وتقيم وزارة الدفاع أحيانا مشروعات لصالح كلا القطاعين العسكري والمدني مثل الطرق والكباري.

ويرى عبد الفتاح الجبالي رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية أن مصر ستعود ليس بالضببط إلى الاشتراكية ولكن ربما إلى منتصف الطريق. ويرى آخرون أن لدى القادة العسكريين المصريين قدرا كافيا من بعد النظر يجعلهم يدركون أن الاستقرار يتطلب اقتصادا مبنيا على كل من اقتصاد الدولة وتحررها السياسي على حد سواء^١.

وحتى كبار القادة العسكريين يقفون ضد استخدام المحاكمات العسكرية للمدنيين. وينص القانون على أن أي هجوم مدني على القوات المسلحة أو المعدات العسكرية يمكن تحويل من قام به إلى المحكمة العسكرية، ولا ينطبق ذلك على الهجوم من مدنيين على مدنيين آخرين. كان هناك اعتراض على الطريقة التي يجري بها تطبيق ذلك حاليا وانتقد البعض الجيش في هذا الصدد.

ولا شك أن الجيش مطالب بالتعامل بحذر في الأشهر القليلة المقبلة، حيث لا يزال هناك شعور بعدم الارتياح إزاء صمت أو "تواطؤ" الجيش على مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية، على الرغم من دوره الإيجابي في الثورة. ومن المهم ألا ينزلق الجيش إلى خلق عداوات، وعليه أن يستمر في لعب دوره الإيجابي خلال الفترة الانتقالية.

استفاد المشاركون في هذه المناقشات من العرض الذي قدمه اللواء سامح اليزل، رئيس مركز الجمهورية للدراسات والأبحاث السياسية والأمنية، وما تبعه من حوار.

دور الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد

يدور في مصر جدل قوي وحيوي حول الدستور القادم. هناك إحساس تاريخي، وإدراك لمسؤولية اللحظة وأثرها على تشكيل المجتمع المصري في المستقبل. ويتفق بعض الخبراء على أن الدستور على الأرجح سوف يكون مستوحى من المبادئ الأساسية للشريعة. ومع ذلك، فإن الناس سيختلفون حول سلامة التطبيق عند التعامل مع المصلحة الوطنية، وهيكلة الدولة، والقوانين العامة، والحقوق والحريات. وقد تواصل المشاركون في حوار خلاق ومتعمق حول هذه الموضوعات مع المستشار/ تهاني الجبالي، نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأول قاضية في مصر.

يبحث المفكرون القانونيون بعناية شديدة عن الطرق التي قد تؤثر بها الشريعة على الدستور الجديد والنظام القانوني. هناك بالطبع مجموعة من الأفكار في هذا الشأن. وخلال مناقشاتنا جرى التركيز مرارا وتكرارا على أن هذا لا يختلف عن كثير

^١ دافيد د. كيركباتريك، "المصريون يقولون إن العسكريين لا يشجعون الاقتصاد الحر" نيويورك تايمز، ١٧ فبراير ٢٠١١.

(David D. Kirkpatrick, "Egyptians Say Military Discourages Open Economy", The New York Times, Feb. 17, 2011).

من الدول الغربية التي تستمد دساتيرها ونظمها القانونية من مصدر مسيحي، أو على سبيل المثال عن دور كونفوشيوس في التقاليد الصينية.

سوف نتجه المناقشات إلى محاولة لفهم وتفسير ما يحدث. الكل يتطلعون أن تكون مصر "ساحة مفتوحة للفكر" حول هذه المسائل وأن نتجنب الاستبداد الديني، وأن نتذكر دائما أن "فهمنا لا بد أن يكون إنسانيا، وأنه لا أحد يملك الحقيقة".

من ناحية المبدأ، يرى بعض فقهاء القانون أن على المرء أن يميز بين تطبيق الإسلام وبين المعتقدات الدينية للأفراد. ومن هذا المنظور، فليس هناك عصمة للفرد في الإسلام، ما عدا الأنبياء. إن أي شخص مهما كانت صفته يمكن أن يصدر أحكامه الخاصة به صحيحة كانت أو غير صحيحة. رسالة الإسلام في الأصل تدعو منذ بدايتها إلى دولة مدنية تقوم على القيم والمبادئ العامة. وهناك متغيرات تطرأ مع مرور الوقت على الفتاوى الفقهية. الشريعة تنشد المساواة والعدالة، وسيف القانون يطبق على الجميع ويقبل بعقيدة الآخرين. ومن هذا المنظور، فالكل "شركاء في الوطن الواحد"، وإذا أخلّ الناس بهذا المفهوم، فهم يعملون ضد مبادئ الشريعة الإسلامية. هناك فارق بين المرجعية ("المصدر" لا يعني "المصدر الوحيد")، والأحكام، التي هي تفسيرات يضعها الأفراد. اختيار قانون ذي خط متشدد أو قانون معتدل هو اختيار شخصي. والبرلمان له حق البت في التفسيرات التي يعرضها الفقهاء. وبعبارة أخرى، في دولة القانون، فلا بد أن يوجد مصدر. ومن خلال إعمال القوانين تُطبّق الأحكام من قبل القاضي. ولا ينبغي لأي فرد أن يقول إن لديه قاعدة قضائية.

بعض الخبراء القانونيين يسلطون الضوء على حقيقة أن الإسلام يحترم الجميع، حتى أولئك الذين لا يؤمنون بالدين، فكل واحد له كامل الحرية في العقيدة والفكر والتعبير، وله حقه الإنساني في أن يقول: "أنا لست مؤمنا". ليس هناك شرط لمحاسبته لأن هذا هو مسؤوليته الشخصية في علاقته مع ربه. ويمكن لأي مواطن أن يعتقد أي دين، حتى إذا لم يشأ الإفصاح عنه. لا يمكن لمسلم أن يناقش علاقاته مع الله، وإن كان يمكن للمرء أن يناقش القيم العليا.

كانت هناك إشارة إلى ما دعاه البعض بـ "إعمال الأحكام بالمبادئ" وفي هذا ما يدعو للقلق. يعتقد البعض أن هناك حاجة إلى إجراء حوار "متعمق" و "دقيق" مع جميع الشركاء في الوطن حول هذا الموضوع. وفقا للإسلام، فلسفة العقوبة أن تكون رادعا. يجب على المجتمع أن يكون واضحا جدا بشأن فلسفة التشريع المحيطة بالعقوبة، والتي تتغير مع مرور الوقت. كان هناك تحذير بأهمية الاحتراس من أي مبالغة في التشدد حتى لا يحدث في مصر ما حدث في بلدان أخرى. قد يكون المسلمون مخطئين في تطبيق نماذج معينة، والتي تختلف كثيرا عنها في السودان أو في الصومال أو السعودية أو دول الخليج، أو أفغانستان، إلخ. ولا يمكن أن تطبق العقوبة إلا في إطار القانون.

كان هناك إعراب عن بعض القلق من حقيقة أنه ليس كل الناس يتقهمون هذه الاختلافات، وأنه مع ارتفاع معدلات الأمية سوف يتأثر كثير من الناس باتجاهات معينة من قبل المرجعيات الدينية الذين سيحدثونهم عما يتوجب عليهم القيام به وفقا لتفسيرات انتقائية للعقيدة الدينية. ومن هنا يخشى الكثيرون من احتمالات التلاعب في الساحة السياسية عندما تقوم دعوات السياسيين على أسس دينية.

الأحزاب الليبرالية وغيرهم يخشون بالأساس أن تحاول الحركات الإسلامية الاستيلاء على السلطة أو الحكم، وربما في النهاية لا تتبع مبادئ العدالة والتنوع. وقد تلاحظ أنه ليس لدى كل الأحزاب الإسلامية رؤية واحدة، فهم يختلفون في تفسيرهم للإسلام وهم جماعات مختلفة لديها مبادئ مختلفة، وفي حقيقة الأمر ليس كل المسلمين على استعداد لتقبل المبادئ التي قد يحاول هؤلاء فرضها.

وفي حين أنه يمكن الترويج لأفكار معينة (مثل ارتداء الحجاب)، يرى البعض أهمية أن لا يقتصر الإسلام على قالب معين يوضع فيه، لأن التطبيق يمكن أن يأخذ صورا مختلفة ومتعددة. قد تكون التجربة التركيبية نموذجاً مفيداً، إذ أنه غالبا ما يُنظر إليها على أنها جسرت المشاكل بين الإسلام والدولة المدنية.

نقاط للمزيد من الدراسة

تستحق المخاوف القائمة بشأن البنية المستقبلية للمجتمع والدستور نظرة متأنية لا يتسع لها الوقت المسموح به في هذه الجلسة، وبالرغم من أن القائمة التالية ليست كاملة أو مرتبة بحسب الأولويات، فإنها تبين مجموعة من الموضوعات التي تتطلب مزيدا من البحث والإيضاح:

- استمرار استخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة الناشطين؛
- استمرار استخدام التعريف القانوني "للوضع الاستثنائي" وأثره على الحريات المدنية خلال الفترة الانتقالية؛
- تساؤلات حول الجهود المبذولة لمواجهة الفساد؛
- محاولات الضغط لتأجيل الانتخابات؛
- الإشراف القضائي في مقابل نظام شعبي لمراقبة الانتخابات؛
- ما هي الحريات التي سيضمنها الدستور الجديد؛
- ما هو تأثير التغييرات المحتملة على دور المرأة في حياتها اليومية، وفي مقدرتها على العمل، وما إلى ذلك؛

- إلى أي مدى سوف يشارك طيف واسع من ممثلي المجتمع في كتابة الدستور (سوف يشارك الأقباط، ولكن البعض يرون أن هناك حاجة لإتاحة نفس المشاركة لجماعات أخرى) ؛
- هل هناك ضمانات لأن يُسمح لمختلف الأحزاب السياسية بالمشاركة في الدولة القادمة ؛
- مستقبل دور الصناعات المركزية في مقابل دور الصناعات اللامركزية ؛
- ما التفاصيل التي ستُعلن عن مخصصات الميزانية العسكرية (مع تردد الجيش في تقديم أي تفاصيل خارج الأرقام الإجمالية للميزانية) ؛
- من الذي سيعين قائد القوات المسلحة ؛
- هل سيستمر الرئيس (بعد الدستور) كقائد أعلى للقوات المسلحة ؛
- هل سيكون للرئيس المقبل دور في تحديد القوات وصفقات الأسلحة أم سيستمر ذلك في نطاق اختصاص المؤسسة العسكرية ؛
- هل سيكون هناك تغييرات في الاقتصادات العسكرية/المدنية ؛
- المزيد من الوضوح حول من بالضبط يمكن أن يصبح رئيساً. ما الضمانات الدستورية (إن وجدت) بأن يكون هناك آخرون من بعده يمكن أن يأتوا إلى السلطة ؛
- لا تزال المخاوف قائمة بشأن الرقابة الإعلامية (وقد أوردت على سبيل المثال نتائج التحقيق في وقائع تعذيب أخيرة، إلى جانب اختطاف ناشطين) ؛
- هل هناك أي دور في المستقبل لفريق لإدارة الأزمات من شأنه أن يعقد اجتماعات منتظمة برئاسة الرئيس أو مجلس الوزراء ؛
- هل (سيصبح) للمصريين في الخارج البالغ عددهم نحو ١٢ مليون الحق في التصويت ؛
- ما هو الدور الذي ستقوم به العائلات والقبائل الكبيرة في مصر "الجديدة".

المشهد السياسي المصري ودور الحركة (الحركات) الإسلامية

هناك أكثر من ٦٧٠٠ مرشحا يمثلون أكثر من ٥٠ حزبا سياسيا جرى تسجيلهم تسجيلا كاملا الآن في مصر (علما بأن جملة عدد الأحزاب المسجلة، والتي في سبيلها للتسجيل ٧٥ حزبا) وهم يتنافسون على ٧٦٨ مقعدا في الانتخابات المقبلة (٤٩٨ منتخبا في مجلس الشعب و ٢٧٠ في مجلس الشورى)^١. وهم موزعون على أربع كتل أساسية هي^٢:

- ١- الكتلة المصرية (الليبرالية/يسار الوسط)، بما في ذلك حزب المصريين الأحرار، والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وحزب التجمع اليساري المعارض في عهد الرئيس مبارك ؛
- ٢- تحالف الإسلاميين، بقيادة حزب النور السلفي، ويضم حزب الأصالة، والتيار السلفي، وحزب البناء والتنمية، الذراع السياسي للجماعة الإسلامية.
- ٣- الثورة مستمرة (تحالف انتخابي بين مختلف الناشطين والاشتراكيين)، ويضم حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، والحزب الاشتراكي المصري، ومصر الحرية والمساواة والتنمية، والتيار الليبرالي المصري، وتحالف شباب الثورة ؛
- ٤- التحالف الديمقراطي (بقيادة جماعة الإخوان المسلمين)، ويضم ١٢ حزبا بقيادة الإخوان المسلمين (حزب الحرية والعدالة) هناك اثنان من الشركاء الرئيسيين في الائتلاف هما حزب الغد الليبرالي وحزب الكرامة (ذو التوجه الناصري).

بالإضافة إلى ذلك، هناك حزبان يتحركان بشكل مستقل : حزب الوسط الجديد، وهو حزب إسلامي معتدل انشق عن جماعة الإخوان المسلمين في عام ١٩٩٩، وحزب الوفد، أقدم حزب ليبرالي مصر، والذي انسحب مؤخرا من تحالف الإخوان الديمقراطي.

إن وجود عدد كبير من الأحزاب السياسية، كل حزب منها له أيديولوجياته التنافسية ومنطقه الفكري، لا ينبغي في رأي البعض أن يثير أي مخاوف. بل يمكن اعتبار ذلك بمثابة إعادة ترتيب للأوراق، وإعادة تنظيم للخريطة السياسية، يمهد إلى طرح أسئلة من قبيل المقارنة بين العلمانية والعلاقات الدينية في مقابل العلاقات المدنية . ويعتقد البعض أن المشاكل التي تواجهها مصر ذات طبيعة ثقافية أكثر منها دينية.

وفي حين أن حوالي ٥٠ ٪ من السكان يعيشون عند أو تحت خط الفقر، وحوالي ثلث الناس أميون، وحوالي خمسهم من العاطلين عن العمل، لا يتعدى النمو الاقتصادي ١ ٪. وعلى ضوء كيفية معالجة القادة السياسيين المقبلين لهذه الأزمات في

^١ انظر

<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/22501/Egypt/Politics-/Amendments-to-Shura-Council-Law-approved.aspx>

^٢ للمزيد من المعلومات انظر مثلا :

<http://english.ahram.org.eg/NewsContentPrint/1/0/25030/Egypt/0/Finally.-Egyptian-parties-set-to-begin-the-battle-.aspx>

مجالات الطاقة والبيئة والسكان وصحة الإنسان والسكن، سوف يتحدد بطرق شتى مدى نجاحهم في المستقبل. وفي هذا الصدد، وُجّهت الانتقادات من قبل البعض إلى الأحزاب التي توزع المواد الغذائية والسلع الأخرى على الناخبين باعتبارها تسعى "لشراء الأصوات"، بينما دافع آخرون عن هذه الممارسات لكونها في رأيهم تلبي احتياجات الناس.

دور الأحزاب الإسلامية

قال أحد الزعماء السياسيين الوطنيين، إنه "خطأ فادح أن نظن أن المعتقدات الإسلامية تسير ضد الديمقراطية". وكما هو الحال مع أي حركة، هناك متطرفون ومعتدلون، ولكن الغالبية العظمى من الحركة الإسلامية معتدلون، ويؤمنون بالحلول المعتدلة، ويرفضون العنف، ويؤمنون بالتعاون مع الآخرين، ويحترمون الاختلافات، ويدعمون العملية الديمقراطية. ومع ذلك، يعتقد البعض الآخر بشدة أن ممارسة الديمقراطية على أساس الدين ليس من الصواب.

ليس هناك في مصر في هذه اللحظة صوت واحد "للحركة الإسلامية"، ولكن تتوالى على الساحة أصوات مختلفة تتبنى وسائل بديلة للحركة. وربما يمثل الإخوان المسلمون الحركة الأكثر اعتدالا من بين هذه التجمعات، في حين أن آخرين مثل السلفيين يتخذون خطأ أكثر تشدداً. وقد تميزت الأحزاب الإسلامية بأنها تضم "اللاعبيين السياسيين المخضرمين" في القلب من دوائر جمهور الناخبين.

أشير إلى أن الأحزاب الإسلامية (والإخوان المسلمين) لهم دور خاص في المجتمع المصري، نظرا لأنهم كانوا في طليعة من تصدوا لقضايا رئيسية مثل مكافحة الدكتاتورية، وأن هؤلاء في الواقع هم الذين تحملوا وطأة الاضطهاد على مدى عقود عديدة. ويخشى البعض أن الإخوان المسلمين وقد كانوا أقوياء في حقبة النظام القديم، لن يتخلوا عن مواصلة دورهم.

أدار المشاركون مناقشة متعمقة مع زعيم بارز في جماعة الإخوان المسلمين، هو الدكتور عصام العريان عضو المكتب السياسي لجماعة الإخوان المسلمين. وتركز النقاش حول حزب الحرية والعدالة، وطبيعة الحركات الإسلامية في مصر، والشعور السائد بأن الغالبية العظمى في الحركة هم من المعتدلين الذين يسعون لتطبيق نهج ديمقراطي في مصر مؤسس على القيم الإسلامية.

ومع أن الإخوان المسلمين لم يقدموا أيًا من المرشحين للرئاسة، فإن بعض المرشحين لهم صلات تاريخية بهم. وقد أجرى المشاركون في ورشة العمل حوارًا واسعًا مستنيرًا مع الشيخ حازم أبو إسماعيل، وهو عضو بارز سابق في جماعة الإخوان المسلمين. مارس القانون لمدة ٣٠ عامًا، وساعد في الدفاع عن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا يحاكمون تحت وطأة نظام مبارك. وقد اتخذ علنا مواقف مثيرة للجدل، مثل اقتراح وجوب مطالبة المرأة بارتداء الحجاب. وهو يروج لفكرة أن أي تغييرات في مصر في المستقبل تقوم على الشريعة لن تعني رفض مصر المشاركة مع المجتمع الدولي.

استمع المشاركون أيضا من د. طارق الملط، نائب رئيس حزب الوسط، ود. صلاح عبد الكريم، الذي شارك في تأسيس الحزب. وحزب الوسط هو "حزب ديمقراطي قائم على الحضارة، والمعايير، والقيم الإسلامية" التي تؤكد على حقوق المواطنة الكاملة، بما في ذلك حق الأقباط في تولي مناصب في الحكومة (بما في ذلك رئاسة الجمهورية)، وكامل الحقوق المتساوية للمرأة، كونها جزءاً من المجتمع.

الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح - الذي لم يتمكن من المشاركة في ورشة العمل، ولكنه اجتمع بشكل منفصل مع مجموعة من المشاركين في ورشة العمل ضمت الأمين العام للباحثين - هو مرشح بارز آخر (مستقل) للرئاسة، وهو عضو سابق في جماعة الإخوان المسلمين. يمثل أبو الفتوح نهجا معتدلا يؤكد أن القوانين يجب أن تحمي الأقليات وحرية التعبير. كما تؤكد حملة أبو الفتوح أيضا أن القوانين المدنية التي يصوت عليها البرلمان - والتي قد تكون مستوحاة من الإسلام، تماما كما يُستوحى القانون المدني في الغرب من القيم المسيحية - ينبغي أن تحكم حياة المجتمع المصري، بدلا من التفسيرات غير الموضوعية للشريعة.

انتقد البعض خلط الدين بالسياسة، ولا سيما استخدام الشعارات الدينية من قبل الأحزاب السياسية، مثل شعار الإخوان المسلمين التقليدي "الإسلام هو الحل". وأشار بعض المؤيدين بأن هذا شعار عام وغامض، ولا يختلف عن استخدام حملة أوباما شعار "نعم، نستطيع"، بينما أشار آخر إلى أنه لو أن مجموعة استخدمت شعار "المسيحية هي الحل" ما كان ذلك مقبولا؛ ولذلك لا ينبغي لمجموعة ما أن تفرض على الآخرين شيئا ليست هي على استعداد لأن تقبله منهم. وأبدى البعض قلقهم من أن الحركات الإسلامية في مصر لا تعرض القضايا المتصلة بالديمقراطية والمواطنة بطريقة شفافة.

كان هناك اتفاق واسع النطاق في القاعة أنه - خلافا لاعتقاد خارجي بأن الإسلام سوف يصطدم بالثقافة العالمية - فعلى العكس من ذلك يوجد "إحساس داخلي" بضرورة العمل على التوافق مع الثقافة العالمية، فضلا عن أن الحادثة واحدة من المبادئ الرئيسية للإسلام.

وأشير مرارا وتكرارا، حتى من قبل ذوي التوجهات الإسلامية المتشددة، أن مصر ليست ثقافة مغلقة، وأن العديدين من قادة الحركات الإسلامية الجديدة هم من المصريين والمحامين السابقين وغيرهم. من هذا المنظور، فإن المجتمع المصري إذا بني على المفاهيم الإسلامية، لن يكون مختلفا عن المجتمع العالمي إلا في أمور محددة يرفضها الإسلام (الكحول أحد

الأمثلة على أوجه الخلاف). ومثل هذه التغييرات لا ينبغي النظر إليها على أنها "تأنيب" للعالم الغربي. بل هي أشبه بالخلافات بين عدد من الولايات في الولايات المتحدة أو بين عدد من الدول الأوروبية، حول عدد من القضايا مثل مشروعية البغاء، وتعاطي المخدرات، والقمار، والتدخين. إن تمسك بلد بثقافته - كما تفعل بعض الجماعات في دول مثل الولايات المتحدة - ليس بالضرورة موقفا ضد الحداثة.

يقول السلفيون - على سبيل المثال - إنهم لا مشكلة لديهم مع التعليم والمسارح والأنظمة المصرفية. وقدموا أمثلة على أن السلفيين لن يأمرؤ النساء على ارتداء الحجاب أو يحظرؤ الكحول، وبوسع المسيحيين أن ينكروا أن محمدا هو نبي، فكل ذلك جزء من عقيدة الفرد وسيكون مسموحا به. هناك بعض "الأساسيات" التي ذكّرت تحديدا في القرآن الكريم، وتلك ستكون الاستثناء الوحيد. يجب أن يكون أساس المجتمع هو العدالة. لن تكون هناك مشكلة في إقامة علاقات مع آسيا والولايات المتحدة. سيكون بعض الإسلاميين المتشددين على استعداد لأن يقولوا لأبنائهم: إذا مِتّم دفاعا عن حقوق المسيحيين، فأنتم شهداء. ومن وجهة نظر السلفيين، هناك مستوى أدنى جاء ذكره في القرآن الكريم. على سبيل المثال، يقول الجميع إن الإسلام لا يقبل الزنا. ولكن قضايا أخرى مثل الموسيقى والصور وما إلى ذلك، لم يُشر إليها أي أحد من قبل. ولهؤلاء الذين لديهم مخاوف حول مجموعات إسلامية معينة أن يتشجعوا ويخرجوا للحديث معهم عن تصوراتهم الخاصة، وهكذا يكون للناس الحرية في اتخاذ القرار.

ومع ذلك، فقد أشير أن بعض السلفيين البارزين أفتى خلال الانتخابات بأن التصويت للبراليين يخالف المبادئ، وفي ذلك ما يدعو للقلق لأن هؤلاء إذا تمكنوا من الاستيلاء على السلطة فسوف يغيرون القواعد وفق مصالحهم الخاصة، وليس تأييدهم لدور المرأة الآن إلا مجرد وسيلة لكسب المقاعد، وأنهم سيقومون حالما يصلون إلى السلطة باستبعاد المرأة وغير المسلمين من العملية السياسية.

إن هؤلاء الذين يعملون في الساحة السياسية ويؤمنون بأن مصر مجتمع ديني يرون في العلمانية خطرا عظيما وتهديدا لمستقبل مصر، لأنه يعني تحررا غير مقبول في الدولة. ولن يقبل أبدا البعض ممن يسعون لتحقيق نفوذ سياسي أي فصل بين الدين والدولة. كما أن بعض الإسلاميين المتطرفين يتهم العلمانيين برفضهم للعقيدة الإسلامية. وتثير هذه المخاوف تساؤلات بين بعض الأوساط حول حق المرأة وغير المسلمين مستقبلا في الانتخابات على سبيل المثال. ومن المعروف أيضا أن هذه الأحزاب قد تتخذ أيضا مواقف أكثر تعارضا مع الغرب والولايات المتحدة.

السلفيون أعربوا عن إحباطهم، إذ يشعرون أنهم أوضحوا موقفهم بشأن القضايا المتصلة بالديمقراطية وسيادة القانون، ودور المرأة وغيرها، ولكن وسائل الإعلام شوّعت صورتهم، ويعود ذلك أساسا إلى عدم وجود موروث سياسي في مصر.

بحسب بعض جهات النظر، فإن القلق الغربي حول هذه المشاركة المتزايدة للأحزاب الإسلامية في النظام السياسي في مصر يبدو زائفا غير مبرر. فالعديد من الدول الغربية اتخذوا المسيحية كأساس لأنظمتهم القانونية، وهناك في إنجلترا ملكة على قمة الدولة وقمة الكنيسة. كما أن نحو ١٥ علما من أعلام الدول تحمل رسم الصليب، والمسلمون في تلك الدول يحترمون تلك الأعلام.

دور الأحزاب الليبرالية والأحزاب الأخرى

بينما يتركز الكثير من الاهتمام حول النجاح المحتمل للإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية القادمة (وبالتالي الدور الذي قد يلعبونه في صياغة الدستور الجديد)، هناك أحزاب سياسية نشطة لا تقوم على أساس ديني.

أدار المشاركون مناقشة متعمقة مع السيد/ عمرو موسى، الرئيس السابق لجامعة الدول العربية، ووزير الخارجية المصري الأسبق، وهو يُعتبر في اللحظة الراهنة في الصدارة من الانتخابات الرئاسية.

وفي حين يعترض البعض بقوة على مشاركة أي من أعضاء نظام مبارك السابق في الحياة السياسية المستقبلية، هناك آخرون يتطلعون إلى السيد/ عمرو موسى كسياسي مُحَنَك تَبَيّن بعض السياسات الإيجابية خلال مسيرته (قال أحد المشاركين إن ملف الدبلوماسية المصرية في التسعينات كان "ملفا ناصعا" يستحق الإشادة)، كما حدّد بعض مشروعات التنمية الاقتصادية الإقليمية والوطنية (مثل اقتراح بنك للتنمية الشرق الأوسط أو مشروع السكك الحديدية لربط المنطقة). وتسأل بعض الشباب عما لاحظوه من الفتر واللامبالاة من قِبَل جامعة الدول العربية أثناء الثورة المصرية.

أدار المشاركون حوارا مع د. محمد بهي الدين عرجون، الداعم لحملة برنامج حمدين صباحي، مرشح الرئاسة الذي يسعى إلى تشجيع المؤسسات الاقتصادية المصرية، والمشاركة في التنمية الإقليمية والوطنية، وإمكانية تطوير التصنيع والتكنولوجيا في مصر، والاهتمام بالسيليكون والطاقة الشمسية، مع التركيز على الصناعة والتنمية والتعليم في الدولة باعتبارها قاطرة التقدم إلى الأمام بالنسبة لمصر.

استمع المشاركون أيضا من أنور عصمت السادات (ابن شقيق الرئيس المصري الراحل أنور السادات)، نائب رئيس ومؤسس حزب الإصلاح والتنمية الليبرالي.

دور الشباب

خلال مناقشاتنا، جرى التأكيد مرارا وتكرارا على دور الشباب في الثورة، وضرورة الاستمرار في التعامل مع هذا الجزء المهم من المواطنين لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتوجهات المستقبلية للبلاد. كان واضحا في بعض الأحيان في مناقشاتنا أن الشباب من مختلف الأطياف يرغبون في تحول واضح عن سياسات عهد مبارك. وهم جميعا يشعرون بالإحباط حول الدور الحالي للجيش، ويطالبون بضمانات قوية حول مستقبل الحريات والشفافية في الحكومة. واللافت أن اللغة التي جرى بها الحديث عن هذه المخاوف، على لسان قيادات من الشباب يجلسون على قدم المساواة حول الطاولة، وما حملته من وعي وتصميم، تؤكد على دورهم وتأثيرهم المحتمل على استمرار عملية التحول الجارية في المجتمع المصري.

نقاط للمزيد من الدراسة

هناك بعض القضايا المتعلقة بالاتجاهات السياسية في مصر برزت أثناء المناقشات، نذكرها في القائمة التالية، وهي ليست كاملة ولا مرتبة بحسب الأولويات، ولكنها تشير إلى عدد من الموضوعات التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والإيضاح:

- تأثير الشخصيات الدينية في الساحة السياسية؛
- المخاوف بشأن ما يعتبره البعض ممارسة "شراء الأصوات" في مناطق معينة، حيث توزع الأحزاب السياسية الأرز وسلعا أخرى على الناخبين؛
- الحاجة إلى معلومات ووثائق أكثر تفصيلا وتحديدًا لتوضيح بالضبط ما ستقدمه كل مجموعة إلى الشعب بشأن موضوعات مثل: العلاقات الخارجية مع الغرب، والبنية المجتمعية، والمجتمع المدني، وحقوق المرأة، والحريات اليومية، وما إلى ذلك؛
- المزيد من الوضوح بالنسبة إلى الصلات الدقيقة بين الجماعات الإسلامية المختلفة؛
- كيفية ضمان أن يكون تمثيل المجموعات الشبابية أساسيا وليس شكليا؛
- التخوف من استخدام بعض الكلمات والشعارات الدينية المعبأة بالإثارة في الساحة السياسية؛
- دور وسائل الإعلام في تقديم وصف دقيق للخيارات السياسية؛
- دور المسؤولين السابقين في المشهد السياسي الجديد؛
- كيفية ضمان المشاركة السياسية للأقليات النشطة؛
- كيف يمكن تفادي وقوع ما يخشاه البعض من التعدي على الحريات فيما لو أصبحت جماعات إسلامية معينة قوة مؤثرة.

التغيرات في التوازن الإقليمي والدولي

كان هناك شعور بأن عهدا جديدا قد حلّ وأن التغييرات في العالم العربي سوف تؤدي إلى تغييرات في الشرق الأوسط، وتصحح إرث الماضي القريب، حيث نشر الطغاة ثقافة العنف في المنطقة، وخسر الشباب الأمل في حياة أفضل وتحولوا إلى العنف. إن المثال التونسي (حيث أشارت التقارير أن ٩٠٪ من السكان شاركوا في الانتخابات)، وحقيقة أننا على أبواب انتخابات نشهدها في مصر، والتطورات في ليبيا، واليمن، وسوريا، وغيرها - كل ذلك يعطي بريقا من الأمل في محو ما وصف بالصورة "المشوهة" التي رآها الغرب عن العرب والمسلمين.

لاحظ المشاركون أن عملية إعادة ترتيب العلاقة بين مصر والعالم الخارجي، وخصوصا مع فلسطين، سيكون لها أهمية بالغة، لأن هذا سوف يغير من توازن مصالح معينة طويلة الأمد في المنطقة. سيكون من غير الدقيق أن نرى هذا التغيير من زاوية وحيدة فقط هي تأثير الحركة السياسية الإسلامية على حسابات الأمن. من هذا المنظور تصيح القضية هي مسألة رسم مستقبل جديد للمنطقة، بعيدا عن العلاقات القديمة القائمة على الاحتلال والهيمنة الغربية، وهناك شعور بأن الغرب يفقد قبضته على أولئك الذين كانوا واقعين تحت سيطرته على المستوى الرسمي (مثل مصر وتونس). في الواقع، يشعر الكثيرون أن هذا هو بالضبط ما سوف يحدث، لأن مصر وغيرها من الدول بدءوا في التعبير عن آرائهم الاقتصادية والمبادئ والمصالح الخاصة بهم.

وتشكل التغييرات في المنطقة كذلك بعض المخاوف الاستراتيجية بالنسبة لمصر. البعض في الجيش يتخوفون من احتمالات الانقسام والانفصال على طول الحدود مع مصر، في السودان وليبيا على سبيل المثال. يتمثل القلق في أنه قد يحدث انفصال، مثل ذلك الذي وقع بين غزة والسلطة الفلسطينية. في ليبيا، كانت هناك "معجزة" ولكن من المستبعد جدا إمكانية نزع سلاح ليبيا الآن. ليست هناك رؤية واضحة للحركة الإسلامية في ليبيا، وهناك فرصة ضعيفة جدا لحدوث انقسام في البلاد. وبالرغم أن اليمن ليست جارة لمصر، هناك أيضا قلق حول إمكانية تقسيمها، والتي يقول البعض إن احتمالاتها تصل إلى ٨٠٪.

ومع ذلك، هناك بعض الإحباط بسبب عدم وجود موقف عربي واضح تجاه الثورات في المنطقة، ودعوة إلى العديدين للوضوح. ولوحظ أن مصر قدمت منذ فبراير دعماً مستمراً غير معلن إلى ليبيا بمد القدرة والشبكات الكهربائية إلى شرق ليبيا وبنغازي. كما قدمت غير ذلك من أشكال الدعم، مثل المخابرات، الخ.

يعتبر ميزان القوى في المنطقة مانعاً في الوقت الحاضر، ويرى كثيرون أن مصر ستضطلع بالدور الأكبر في الوقت الحالي وفي المستقبل المنظور. ويرون أن مصر تلعب دوراً قيادياً مؤسسا على منهج حديث، كما أنها تكمل دور الآخرين. ومع ذلك، فلكل من تركيا وإيران وإسرائيل مستويات مختلفة من التأثير، وقد طالب البعض بمزيد من الوضوح من قِبَل المجلس الأعلى للقوات المسلحة والأحزاب السياسية بشأن موقف مصر المحتمل من هذه الدول الثلاث. على سبيل المثال، يمكن رؤية أهمية دور تركيا في المنطقة، فهي معروفة جيداً بدبلوماسيتها المرنة. قال البعض إن على مختلف أقطاب السياسة المصرية أن يقدموا توضيحاً أبعد من ذلك لرؤيتهم لدور إسرائيل في "النظام الجديد". هناك إحساس مشترك بأن التعاون الإقليمي هو أفضل وسيلة لتجاوز المشكلات الاقتصادية. كما يرى البعض أن مسألة أمن الشرق الأوسط مرتبطة بالأمن والاستقرار في كل من البحر الأبيض المتوسط، وأفريقيا، وغرب آسيا.

من الأرجح أن يستمر موقف مصر داعماً لمنطقة خالية من الأسلحة النووية. مصر تدعم موقفاً يدعو الدول التي تمتلك أسلحة نووية إلى نزع هذه الأسلحة، وأنه لا ينبغي أن يكون هناك مزيد من انتشار الأسلحة النووية في المنطقة. كلما زادت الأسلحة النووية في المنطقة زادت الأخطار. وأي استخدام للأسلحة النووية في المنطقة سيلحق الضرر بسكان مصر وبالمحاصيل على مدى عقود. ويبدو أن معظم الآراء تدعو إلى دعم الحوار مع إيران كوسيلة للمضي قدماً بشأن القضية النووية.

أشار سياسي بارز إلى أنه من الأمور الملحة بالنسبة لمصر ليس فقط توجيه نفسها كلاعب قيادي في العالم العربي والشرق الأوسط، ولكن أيضاً كدولة أفريقية، وأنه ينبغي أيضاً النص على هذا الارتباط في الدستور الجديد. كما برزت أيضاً احتمالات عن تقارب مع دول مجلس التعاون الخليجي. وتساءل البعض عن إمكانية التقارب مع دول خارج العالم العربي، والعمل نحو إبرام اتفاق أمني إقليمي أوسع يضم المغرب العربي.

فلسطين

تشرف المشاركون بسماهم عروضاً تقديمية وعقدتهم حوارات متعمقة مع ثلاثة من القيادات الفلسطينية الرائدة خلال ورشة العمل : د. حسام زملط، نائب المفوض التنفيذي، لجنة الشؤون الدولية - فتح ؛ غازي حماد، نائب وزير الخارجية - حماس ؛ وأحمد يوسف، مستشار رئيس الوزراء إسماعيل هنية.

هناك شعور بأن "الربيع العربي" ينتج تأثيرات إيجابية على الساحة الفلسطينية، وبأن قضية الشعب الفلسطيني هي قضية محورية بالنسبة لجميع العرب. والمأمول أن هذا البعد العربي، مضافاً إليه الاتفاق بين فتح وحماس، قد يخلق فرصاً للمضي قدماً إلى الأمام.

مراقبة التغييرات التي تتكشف في المنطقة أمر حلو ومر للفلسطينيين، الذين تطلعوا إلى "الربيع" الخاص بهم منذ عام ١٩٧٨. هناك إحباط واسع النطاق بالنسبة للمفاوضات ودور الولايات المتحدة من خلال المفاوضين مثل دينيس روس، وشعور بالحاجة إلى إعطاء دفعة جديدة إلى "ربيع فلسطيني جديد"، يشارك فيه جميع أبناء الشعب الفلسطيني.

ولكن هناك خلافاً على التكتيكات. يعتقد البعض أن الكفاح المسلح ضد إسرائيل ليس مجدياً لأسباب تكتيكية، في حين أن البعض الآخر لا يستبعد استخدام القوة، ويشيرون إلى أن الإسرائيليين لم يكونوا ليفرجوا عن السجناء الفلسطينيين من دون شاليط. أولئك الذين يدعمون الاتجاه الرفض للعنف يقولون بأن استخدام الكفاح المسلح لا يعكس موقفاً يحظى بالإجماع، إذ يؤيده فقط ٥-٧ في المائة من الفلسطينيين، ويشيرون إلى حقيقة أن الدعم الدولي للربيع العربي ينبع في جزء كبير منه إلى حقيقة أنه إلى حد كبير نضال بلا عنف.

هناك إحباط لأن السلطة الفلسطينية لا تمثل جميع وجهات النظر الفلسطينية، وأنها ينبغي أن تتعاون بشكل أكبر مع حماس وغيرها.

هناك شعور بأن الاتفاق الفلسطيني على تشكيل حكومة وحدة وطنية من شأنه أن يسهل كثيراً عملية إشراك الأوروبيين في هذه القضايا.

جرت مناظرة حول جدوى الاستمرار في تشجيع مبدأ حل الدولتين، مع تفكير البعض أن تقاعس حركة إسرائيل في هذا الشأن يشير إلى رغبة في العودة إلى خيار الدولة الواحدة. ناقش آخرون ذلك باستفاضة، معتقدين أنها ستكون انتكاسة لأن جميع الأطراف اتفقت على حل الدولتين، وأبدوا خشيتهم من أنه إذا كان هناك الآن تبديل إلى دولة واحدة، فسيكون من المستحيل إقناع الفلسطينيين بضرورة أن يقفوا تحت العلم الإسرائيلي وأن يخدموا في القوات المسلحة الإسرائيلية. وهم يخشون إمكانية أن يؤدي هذا التكتيك إلى إضافة ٣٠-٤٠ عاماً آخر من التمييز العنصري.

هناك شعور قوي لدى الفلسطينيين بأن العالم العربي بحاجة إلى دعم نضالهم. البعض يعتقد أن المطلوب الآن هو فرض عقوبات ضد إسرائيل، وبذل جهد دولي جديد بحجم الضغوط التي مورست على جنوب أفريقيا لإنهاء نظام الفصل

العنصري. (وقد لوحظ أن مقاطعة جنوب أفريقيا بدأت بالنقابات الإسكتلندية، ومنذ ثلاثة أشهر مضت وافقت هذه الاتحادات على مقاطعة إسرائيل).

يعتبر دور مصر في فلسطين أحد النجاحات التي حققتها الثورة، ومن المرجح أن دعم الفلسطينيين كان، وسيفي، إحدى الركائز الأساسية لسياسة مصر الخارجية. ويشمل هذا تحولاً كاملاً في العلاقات مع الحركة الفلسطينية برمتها بما فيها حماس. ويعتقد كثيرون أن القضية الفلسطينية خسرت نظراً لتفوّق العالم العربي في الماضي، وأن هذا يرجع في جزء كبير منه إلى دور الولايات المتحدة في المنطقة في دعم الوضع الراهن، وأن إسرائيل في الماضي شعرت بأنها محمية بسبب تأييد الولايات المتحدة وبسبب الضعف العربي. وكما أورد أحد المشاركين، فإن إعادة بناء استراتيجية عربية تجاه فلسطين هو أمر "حيوي".

البعض يرى أن الانقسام الرئيسي في إسرائيل ليس بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بل بين المتطرفين والمعتدلين الإسرائيليين. هناك شعور بخيبة الأمل إزاء التزام إسرائيل الحقيقي بالمفاوضات، ويشعر البعض أن إسرائيل استخدمت المفاوضات كسلاح، لتغطية الأنشطة الاستيطانية. وارتبط ذلك بتعزيز الانقسام بين السلطة الفلسطينية وحماس وغيرها، واحتكار الولايات المتحدة للعملية، ودعم النظام الإقليمي للوضع الراهن على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية (بما في ذلك دور مصر في هذا الشأن)، واختلال توازن القوى بين إسرائيل والفلسطينيين - ليخلق الوضع الراهن. إن اعتماد إسرائيل الحالي على الناخبين من اليمين المتطرف في الولايات المتحدة كان يُنظر إليه بسخرية من قِبَل البعض، ويتكرر المشهد مع وريثة أحزاب الفاشيين الجدد الذين يدعمون الآن السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. أو كما قال أحد المشاركين إنه في فلسطين "الغرب يقتل القيم الغربية".

قال جميع الأطراف إنه يمكنهم "البقاء مع وجود إسرائيل" ويقولون إنهم لم يرفضوا أبداً فكرة أرض للشعب اليهودي. وقد نوقشت الهجوم الأخير على السفارة الإسرائيلية، ورأى البعض أن هذه هي المرة الأولى التي بدأ المصريون فيها قادرين على التعبير عن وجهات نظرهم حول العدوان الإسرائيلي.

اعتبر كثيرون أن استمرار إدراج حماس على قائمة الإرهاب ليس له جدوى. وتساءل أحد المشاركين لماذا فرضت أوروبا عقوبات على حماس وليس على إسرائيل، بالرغم أن إسرائيل قتلت أعداداً من الناس أكثر مما قتلتها حماس.

وقد لوحظ بعض التحرك الإيجابي من جانب بعض دول الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك السويد وإيطاليا وإسبانيا). ورأى العديد أن هناك حاجة إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبي، تحت مظلة عربية. ويمكن إذا رفع الحصار تماماً عن غزة أن يُفتح الطريق أمام زيادة فرص الأعمال التجارية بين مصر وفلسطين.

وأثناء سير اللقاءات، جاءت الأخبار عن اعتراف اليونسكو بفلسطين. كان هناك شعور بتحريك إيجابي إلى الأمام، أعقبه شعور بأنه حتى لو تم الاعتراف بفلسطين من قبل الأمم المتحدة، فهناك حاجة إلى محاسبة إسرائيل على أفعالها.

دور العالم الخارجي

تم تسليط الضوء على دور العوامل الخارجية في المنطقة من خلال بعض المشاركين. كما أشار أحدهم "هناك إغراء بالصيد في الماء العكر، أو بجعل الماء أكثر تعكراً". اللاعبين الخارجيون يتحملون مسؤولية أن يتجنبوا الإغراء بخلق مزيد من عدم الاستقرار، وينبغي عليهم بدلاً من ذلك تعزيز الحوار والتفاهم بالقدر الذي يمكنهم من تسهيل عملية التوافق وبناء الأمة بطريقة إيجابية. ومع ذلك، فهذا الدور محدود، والمستوى الإقليمي هو "الساحة الرئيسية".

كان هناك اتفاق عام على أن دور الولايات المتحدة في المنطقة كثيراً ما روج لاعتبارات المصالح على حساب المبادئ. هذا الإرث من دعم الولايات المتحدة للديكتاتوريين في الماضي يدعو كثيرين للاعتقاد بأن الولايات المتحدة وأوروبا يجب عليهم خلال هذه الفترة الانتقالية أن يتحملوا بعض المسؤولية عن أعمالهم السابقة. جرى ذكر المملكة العربية السعودية كمثال حيث توجد علاقات جيدة بين البلدين بسبب المصالح الاقتصادية المشتركة، على الرغم من حقيقة أن أحكام الشريعة تطبق في المملكة العربية السعودية (تساءل آخرون عما إذا كان هذا مثلاً جيداً للعرض، بالنظر إلى النموذج الاقتصادي). سيتعين على المجتمع الأوروبي والدولي أن يقللوا بأن طريقتهم في حاجة إلى تغيير. لا بد من طريقة أخرى تقوم على تعزيز التنمية الإقليمية الحقيقية وبناء القدرات الاقتصادية المحلية، وألا يعتمد فقط على تقديم المساعدات.

- هناك شعور قوي بأن ما قبل النظام الإقليمي، والتأثير غير المتناسب من قبل الغرب (خاصة الولايات المتحدة)، قد ولى وانتهى.
- يرى العديون هذه اللحظة باعتبارها فرصة لمصر للقيام بدور قيادي في الشرق الأوسط، وفي العالم العربي، وفي أفريقيا.
- هناك شعور بأن التحرك إلى الأمام في فلسطين أمر ممكن بالنظر إلى زيادة مشاركة الدول العربية وخاصة مصر، وإلى الاتفاق بين فتح وحماس.
- لا يزال الخلاف قائماً بين الفلسطينيين وغيرهم حول أفضل الأساليب لاستخدامها في هذه اللحظة.

- العالم الخارجي مدعو للمساعدة في بناء إجماع إقليمي وبناء الأمة من خلال التركيز على التنمية وليس المساعدات، وعليه أن يدرك أن اللاعبين الخارجيين لن يلعبوا دورا ذا قيمة في شؤون المنطقة.

الموروث والطريق إلى الأمام

استمع المشاركون من شخصية أسطورية في حركة الاحتجاج المصرية، جورج إسحق، الذي أطلق حركة "كفاية"، التي يُنسب إليها "كسر حاجز الخوف" في مصر، حيث أنها وقفت منذ نشأتها ضد تجديد فترات رئاسية لمبارك وكانوا أول من وقف ضد خطة "التوريث". وأضافت مشاركته تذكيرا واقعيا بأن النضال من أجل الديمقراطية في مصر له تاريخ طويل، وأن آمال المصريين وأحلامهم لم تتحقق بعد بالكامل. لا يزال هناك قلق بشأن ما إذا كانت مصر دخلت أو لم تدخل فترة يسميها البعض "مبارك زائد"، حيث سبزل نفس النظام مستمرا ولكن في أشكال مختلفة. كان هناك تذكير بأن هناك معاهدة دولية بشأن الحق في التعبير عن الرأي في جميع أشكاله، بما في ذلك الحق في التظاهر. وهناك اعتقاد مشترك بأن صندوق الاقتراع المصري سيقدر من سيفوز في هذا الصراع، بفرض إجراء انتخابات عادلة. مرة أخرى، جرى تذكير المشاركين بأن النضال في مصر هو صراع سياسي وثقافي، وليس صراعا دينيا.

وعلق أحدهم أن كلمة "التصويت" في مصر لها معنى مزدوج. فيمكن أن تعني "التصويت" التقليدي في الانتخابات أو أن تعني أيضا "الصراخ" في حالة الألم والحزن أو البكاء طلبا للمساعدة. ويبقى أن نرى إذا كان هذا الصراخ سيتم الاستجابة له، وسيؤدي إلى التغييرات التي يبدو أن الناس ترغب في تحقيقها، أو غير ذلك.

لم يكن التخطيط لتنظيم ورشة العمل أمرا سهلا. ففي حين بدأت الاستعدادات منذ نحو ثلاثة أشهر قبل انعقاد الاجتماع، ومع اقتراب الموعد، واجهت المنظمين تحديات ممن اعتقدوا أن كثيرا من الخلاف والجدل سوف يثار بشأن محاولة إجراء هذا النوع من الحوار في وقته المحدد، وفي هذه الأجواء الحرجة. ولكن التجربة أثبتت جدوى وضرورة مثل هذه المحادثات. شارك في الحوار كل اللاعبين الرئيسيين في الطيف السياسي، وهذا يعد بمثابة سابقة. لقد أمكن التغلب على كل التحديات والتعقيدات، وسيستمر هذا الحوار في المستقبل. إن منظمة الباجواش وجدت ما يشجعها على مواصلة عقد مثل هذه الاجتماعات في مصر وأماكن أخرى.

"التطورات الديمقراطية والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط"

القاهرة، مصر

٣٠-٣١ أكتوبر ٢٠١١

مقدمة

باولو كوتا - راموسينو

٣٠ أكتوبر ٢٠١١

أولاً، أود أن أشكر السلطات المحلية، ومركز الأهرام، المنظم المحلي، وأود أيضاً أن أشكر جميع المشاركين الذين اقتطعوا الوقت من برامجهم المزدحمة جداً ليتواجدوا هنا.

أدت التغييرات الأخيرة والثورات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى بروز أفكار جديدة وتصورات جديدة في الساحة الدولية. اختفت الأنظمة البغيضة غير الديمقراطية أو هي في طريقها إلى الزوال، تاركة مساحة للأفكار الجديدة والقوى الفاعلة السياسية الجديدة. بعض هذه القوى السياسية، مثل الحركات والأحزاب الإسلامية، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، ليست في واقع الأمر جديدة على الإطلاق، ولكنها تعرضت للقمع والضغط والتهميش السياسي القسري لسنوات عديدة. والآن حان الوقت ليصبحوا قادرين على أن يعملوا في العلن ويقوموا بدورهم في المسؤولية السياسية.

يراقب العالم باهتمام بالغ هذه التغييرات التي تموج بها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويريد أن يعرف ويفهم بدرجة أكثر عمقا. وبهذا الاجتماع (وما قد يتبع من اجتماعات مماثلة) تريد الباجواش أن تقدم مساهمتها المتواضعة في محاولة للاقترب من فهم ما يدور من خلال استكشاف الموضوعات والأسئلة التالية. إن الدول التي تأثرت بهذه التغييرات هي دول تتعدد فيها الديانات والتقاليد والأعراف. وهناك حساسيات دينية وممارسات مختلفة و/أو مواقف مختلفة تجاه العلمانية.

كيف تحترم الحركات والأحزاب الإسلامية هذا التعدد؟ كيف يخططون للجمع بين الديمقراطية وبين احترام الأقليات مع رغبتهم في وجوب أن يتشكل المجتمع جذريا بالقيم الإسلامية؟

هل "الإسلام هو الحل" (على سبيل المثال، لمختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية) أو إن هناك زوايا مختلفة وخطا مختلفة متوافقة مع القيم الإسلامية؟

كيف سيتفاعل حكم الشريعة والنظام القانوني الذي صُوِّتَ عليه من قبل البرلمان مع بعضهما البعض؟ على سبيل المثال، هل سيكون النظامان متوافقين تماما، أم ستكون المسؤوليات موزعة بينهما، أم سيكون أحدهما مهيمنا على الآخر في حال تضارب التفسيرات؟

هل ستكون حرية تغيير الدين مسموحا بها؟ وما حدود الحرية في أن يقوم أحد بالإفصاح عن تغيير دينه علنا؟ هل سيكون القيد الوحيد هو شرط تجنب تصريحات تحط من قدر الديانات أو المعتقدات الأخرى؟

هل سيحمي القانون بشدة حرية التعبير وحرية تشكيل الأحزاب السياسية أو المشاركة فيها؟ وما هي المعوقات؟

حول دور المرأة في المجتمع: هل سيكون لديهن في الأساس نفس الحقوق والواجبات مثل الرجال (الحقوق الانتخابية، والحقوق المدنية، والمدارس، وتقلد المناصب العامة، الخ، الخ)؟

هل الأحزاب التي هي في الواقع مرتبطة بالحركة (الحركات) الإسلامية، تخطط للتعاون فيما بينها (وإلى أي مدى)؟ هل لديهم تصور عن إمكانية إجراء تحالفات مع أحزاب من نوع مختلف (بما في ذلك الأحزاب العلمانية والليبرالية)؟

في مجال التعاون الدولي، هل الأحزاب المصرية تهتم بمساعدة الحركات في دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لا تزال تعمل لمحاولة التخلص من الأنظمة القديمة؟

سياسة الاحتلال التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية تعامل الفلسطينيين في الواقع بطريقة أسوأ من تلك الطريقة التي كانت الأنظمة البائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعامل بها شعوبها. ويبقى أنه إذا حدث في يوم من الأيام تنفيذ المبادرة العربية (بيروت ٢٠٠٢) مع بعض تعديلات بسيطة ومتفق عليها بشأن الحدود، فهل ستكون الأحزاب السياسية

الحالية مستعدة لاحترام المبدأ الأساسي للمبادرة العربية؟ هل سيكونون جاهزين للتوصل إلى اتفاق حول التعايش السلمي مع إسرائيل؟ وكيف يمكن الآن مساعدة الفلسطينيين؟

ليس سرا أن هناك في الغرب جماعات قوية ترغب في زيادة العداء للعالم الإسلامي والإسلام بشكل عام. كيف تخطط الأحزاب المرتبطة بالحركات الإسلامية لإشراك الحكومات الغربية، ومؤسسات الخبراء الغربية، والمتقنين الغربيين من أجل تقليص الفجوة الثقافية/السياسية التي تفصل بين الغرب والإسلام؟ كيف نُحَثُّ الناس في الغرب على فهم أفضل لتطور الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

"التطورات الديمقراطية والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط"

القاهرة، مصر

٣٠-٣١ أكتوبر ٢٠١١

قائمة المشاركين

مصريون مشاركون

- ١- حازم صلاح أبو إسماعيل، مرشح الرئاسة، الحزب السلفي.
- ٢- د. عمرو موسى، مرشح رئاسي مستقل، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، وزير الخارجية الأسبق.
- ٣- د. محمد علام الصنباوى، أستاذ، الكلية الفنية العسكرية، مصر.
- ٤- معتمر أمين، كاتب وناشط سياسي.
- ٥- د. محمد بهي الدين عرجون، أستاذ، قسم هندسة الطيران والفضاء، جامعة القاهرة.
- ٦- د. علاء أبو العزائم، شيخ الطريقة العزمية، عضو المجلس الصوفي الأعلى.
- ٧- د. صلاح عبد الكريم، من المؤسسين وعضو المكتب السياسي لحزب الوسط الجديد.
- ٨- د. أحمد باهي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- ٩- د. عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة والإخوان المسلمين.
- ١٠- المستشار تهاني الجبالي، نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، مصر.
- ١١- إيناس الجابي، تحالف الشباب، حركة العدالة.
- ١٢- محمد الحسين، باحث سياسي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة.
- ١٣- د. طارق الملط، نائب رئيس حزب الوسط.
- ١٤- د. أنور عصمت السادات، مؤسس ونائب رئيس حزب الإصلاح والتنمية، (اندمج الآن مع حزب مصرنا) عضو برلماني سابق، عمل في لجنة العلاقات الخارجية واللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ورئيس مؤسسة السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية.
- ١٥- شريفة سري، عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية والسياسة الخارجية، مستشار اتحاد شباب الثورة وقضايا التحالف.
- ١٦- إحسان يحيى، اتحاد شباب الثورة.
- ١٧- مجدي حسين الشريف، رئيس حزب حراس الثورة.
- ١٨- لواء/ سامح سيف اليزل، الخبير الاستراتيجي ورئيس مركز الجمهورية للدراسات والأبحاث السياسية والأمنية، القاهرة.
- ١٩- رانيا فاروق، عضو المكتب التنفيذي/ مسؤولة الإعلام، اتحاد شباب الثورة، أخصائية سياسية، حزب الإصلاح والتنمية.
- ٢٠- ندا غانم، باحث سياسي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء.
- ٢١- القس/ أنطوان رفيق جريش، متحدث باسم الكنيسة الكاثوليكية، القاهرة.
- ٢٢- السفير/ أحمد حجاج، الأمين العام، الجمعية الأفريقية، القاهرة.
- ٢٣- أنيسة حسونة، المدير التنفيذي، مؤسسة (سير) مجدي يعقوب؛ الأمين العام، المجلس المصري للشؤون الخارجية، أمين الخزانة، منظمة الباجواش المصرية؛ مستشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء؛ عضو اللجنة الاستشارية لمنظمة الفكر العربي (بيروت، لبنان).
- ٢٤- عبد الله حلمي، اتحاد شباب الثورة/ حزب الإصلاح والتنمية، مرشح للبرلمان.
- ٢٥- السيد جورج اسحق، مرشح مستقل للبرلمان، مسيحي قبطي مصري، ناشط ومؤسس حركة "كفاية"، جزء من الجمعية الوطنية من أجل التغيير، مؤسس وعضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
- ٢٦- لواء (متقاعد) د. محمد قدرى سعيد، المستشار العسكري والتكنولوجي، رئيس وحدة الدراسات الأمنية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، عضو مجلس الباجواش.
- ٢٧- أحمد كامل، باحث، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- ٢٨- معاذ عبد الكريم، ائتلاف الشباب / الجبهة المصرية، مرشح لعضوية البرلمان.
- ٢٩- محمد خليل، محلل الشرق الأوسط.
- ٣٠- رامي لكح، رئيس مشارك، حزب الإصلاح والتنمية، حاليا اندمج مع حزب مصرنا، الحزب الذي أسسه.

- ٣١- سلمى شريف ناجي، اللجنة السياسية، حزب مصر الحرية.
- ٣٢- إيمان أحمد رجب، باحثة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.
- ٣٣- هشام يوسف، رئيس حملة عمرو موسى.
- ٣٤- القس د. أندريا زكي اسطفانوس، مدير عام الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، ونائب رئيس الطائفة البروتستانتية في مصر.
- ٣٥- أحمد زكي، باحث سياسي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة.
- ٣٦- سامح الباركي، حزب التيار المصري.
- ٣٧- ساهر سامي فهمي، حركة شباب ٦ أبريل.
- ٣٨- مصطفى مدبولي، رئيس حزب الوفاق الوطني.
- ٣٩- عمرو إسماعيل، عضو حملة حازم صلاح أبو إسماعيل.
- ٤٠- شريف هلال، التحالف الديمقراطي، منظمة غير حكومية.
- ٤١- شريف جمال، التحالف الديمقراطي، منظمة غير حكومية.
- ٤٢- نديم عبد الجواد، ناشط سياسي ليبرالي.
- ٤٣- فريدة عزت، ناشطة سياسية ليبرالية.
- ٤٤- ثروت الخرباوي، حزب الوسط والكاتب الإسلامي.
- ٤٥- محمد الجبة، تحالف شباب الثورة المصري.
- ٤٦- إبراهيم مكرم، الجمعية القبطية للخدمات الاجتماعية.
- ٤٧- نائلة رفعت، صيدا.
- ٤٨- داليا بهاء، باحثة في العلوم السياسية.
- ٤٩- إسراء أحمد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء المصري.
- ٥٠- شريف رشدي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء المصري.
- ٥١- أمل مختار، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.
- ٥٢- علي محمد علي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.
- ٥٣- هاني الأعسر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.
- ٥٤- أبو الفضل السناوي، حزب حراس الثورة.
- ٥٥- بدر علي رزق، الأمين العام، حزب حراس الثورة.
- ٥٦- هند محيار، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء المصري.
- ٥٧- أمير رمزي، ناشط ومحام مسيحي.
- ٥٨- أحمد عبد الرحمن سمير، تحالف الرابطة الوطنية.
- ٥٩- باسم سمير، حملة البرادعي.

من فلسطين

- ١- غازي حماد، نائب وزير الخارجية، حماس.
- ٢- أحمد يوسف، مستشار رئيس الوزراء إسماعيل هنية.
- ٣- د. حسام زملط، نائب المفوض التنفيذي، لجنة الشؤون الدولية، فتح.

مشاركون دوليون آخرون

- ١- د. مها عزام (المملكة المتحدة)، زميل مشارك في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نشاتام هاوس، لندن.
- ٢- السفير. سيرجي باتسانوف (روسيا)، عضو مجلس الباجواش، مدير مكتب جنيف، مؤتمرات الباجواش، عضو المجلس الاستشاري الدولي، مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة (DCAF).
- ٣- ساندرأ أيونو باتشر (الولايات المتحدة / الباجواش)، كبير منسقي البرامج، مؤتمرات الباجواش.
- ٤- أ. باولو كوتا راموسينو (إيطاليا)، الأمين العام، مؤتمرات الباجواش للعلوم والشؤون الدولية ؛ عضو اللجنة التنفيذية للباجواش، أستاذ الفيزياء الرياضية، جامعة ميلانو.
- ٥- السيدة تغريد الخصري (غزة / هولندا)، صحافية / محللة من قطاع غزة.
- ٦- سفيري لودجارد (النرويج)، عضو مجلس الباجواش ؛ زميل أبحاث ومدير سابق للمعهد النرويجي للشؤون الدولية (NUPI) في أوسلو ؛ المدير السابق لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR) في جنيف.
- ٧- السيد أرنولد ليوثولد (سويسرا)، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة DCAF.
- ٨- الدكتور ستيف ميلر (الولايات المتحدة)، مدير برنامج الأمن الدولي في مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية، كلية كينيدي الحكومية، جامعة هارفارد، محرر مجلة الأمن الدولي الفصلية ؛ رئيس مشارك للجنة الباجواش في الولايات المتحدة.

- ٩- السيد/ إريك بولسن (النرويج)، القائم بالأعمال السفارة النرويجية في القاهرة.
- ١٠- السيد نيكولاس بيلهام (المملكة المتحدة)، مراسل فلسطين في الإيكونوميست.
- ١١- السفير/ سفين سيفجي (النرويج)، سفير في وزارة الخارجية النرويجية.
- ١٢- السيدة/ كلوديا فون (إيطاليا / الولايات المتحدة / الباجواش)، منسق البرنامج، مؤتمرات الباجواش، روما، إيطاليا.



ملحق ٣

لقاءات مع ممثلي الحركات الإسلامية

القاهرة، مصر

١٣ - ١٤ أغسطس ٢٠١١

باولو كوتا- راموسينو

في منتصف أغسطس ٢٠١١، عقدت منظمة الباجواش للعلوم والشؤون الدولية عدة اجتماعات مع ممثلين مختارين من بعض الحركات الإسلامية المختلفة. وتدخل هذه الاجتماعات في نطاق أنشطة منظمة الباجواش في المنطقة.

يلخص هذا التقرير بعض النقاط الرئيسية التي أثبتت في هذه الاجتماعات. ويسلط الضوء على مجالات استكشاف أخرى من خلال سلسلة من الاجتماعات المقبلة ستنظمها الباجواش في القاهرة. وسوف تضم هذه الاجتماعات خبراء من دول أخرى (بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا وربما بعض دول الشرق الأوسط)، بالإضافة إلى ممثلين مختارين من الحركات الإسلامية.

١ - الفجوة بين العالم الإسلامي والغرب

هناك اتفاق واسع أن هذه الفجوة تمثل مشكلة حقيقية، تستدعي الحاجة إلى حوار بناء ومشاركة سياسية. وقد تباينت المواقف بين البعض الذين أصروا أكثر من غيرهم في الاجتماعات على أن المسؤولية الرئيسية عن هذه الفجوة تقع على الغرب. فالإسلام - هكذا يسوقون حججهم - ليس ضد أي ثقافة أو دين. فالقيم الإسلامية هي قيم "السلام والعدل" بامتياز. ليس هناك مجال للتمييز والاضطهاد والعنف. هناك تصور بأن الغرب يميل إلى فرض قيمه، وكما في حالي إسرائيل والنظام المصري السابق، إلى ممارسة الإكراه. وعلاوة على ذلك، فقد أثار البعض مخاوف بشأن التمييز الصارخ ضد المسلمين في أوروبا والغرب. وذكروا على سبيل المثال العديد من القوانين المضادة للثقب. وأشاروا إلى أن ضحايا مثل هذا التمييز هم أساسا من عمال الطبقات الدنيا، وهم مطلوبون على الأخص في أوروبا.

٢ - تصورات حول السياسة الخارجية

كان هناك إحساس بأن موقف الحركات الإسلامية تجاه الدول الأخرى والثقافات المختلفة يجب أن يكون بنّاء ومتعاوناً للغاية. وقد تكررت التصريحات عدة مرات بأن أي حكومة مصرية تأتي في المستقبل ستتعاون مع جميع الدول الأخرى. هناك بالطبع تباين في الاعتبارات التي يُنظر من خلالها إلى الدول المختلفة. كان من رأي البعض أن مصر ينبغي أن تتعاون بخاصة مع الدول الأفريقية والعربية الأخرى. كما اتفقت معظم الآراء على أنه ينبغي تحسين العلاقات مع إيران بشكل جدي. على العكس من ذلك، تراوحت المواقف تجاه إسرائيل بين خيارين متناقضين: يتمثل الخيار الأول في تعديل العلاقات، بالتخلي عن الموقف الخانع الذي اتخذته نظام مبارك، والأخذ في الاعتبار المصالح المصرية (مثلا في حالة الاتفاقات الاقتصادية بشأن الغاز الطبيعي)، ولكن مع الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية وانتهاج موقف يؤكد التعايش الإقليمي، دون التخلي عن دعم قوي متزايد للفلسطينيين. والخيار الثاني هو قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل تماما. أما العلاقات تجاه الغرب فتفسر بشكل طبيعي مع موقف أكثر إيجابية. الدول الأوروبية والمتوسطية الصديقة لا تمثل أية مشكلة؛ ولكن فيما يخص الولايات المتحدة، هناك استياء وانتقاد لدورها في منطقة الشرق الأوسط. وقد ذكر أحدهم تحديدا أن قضية فلسطين، وقضية العراق، ومن خارج منطقة الشرق الأوسط قضايا أفغانستان وباكستان كلها أمثلة تبين أن تدخل وهيمنة سياسة الولايات المتحدة قد خلقا وضعاً كارثياً في هذه المناطق. ليس هذا تشجيعاً للآخرين كي يقيموا علاقات "ودية بشكل مبالغ فيه" مع الولايات المتحدة. البعض اعترف بأن خطاب أوباما في القاهرة كان مشجعاً وإيجابياً، ولكنهم تساءلوا ماذا حدث بعد ذلك الخطاب؟. على أي حال، ركز متحدث آخر على تأكيد أن مصلحة مصر (بما في ذلك المصالح الاقتصادية) ستكون المعيار الأهم الذي سيشكل السياسة الخارجية المصرية.

٣ - القانون المدني والشريعة والتسامح تجاه الديانات الأخرى والعلمانية

أشار المشاركون إلى أن الإسلام هو دين التسامح وليس لديه أصلاً خصومة ضد الديانات الأخرى (ولا سيما أنه شديد الاحترام للمسيحيين واليهود - الذين هم أهل الكتاب). المسيحيون أنفسهم ممثلون حتى على أعلى مستوى في "حزب الحرية والعدالة" الذي أنشأته جماعة الإخوان المسلمين. وكما أشار أحد القادة البارزين خلال لقاءاتنا بأنه لا ينبغي أن تنص القوانين أو الدستور القادم على أي هيمنة لأي دين. القانون سيكون دائما قانونا مدنيا يتم إقراره من قبل البرلمان وتقوم بتنفيذه المؤسسات المدنية المناسبة. إن مصدر هذا القانون "يمكن أن يكون إسلامياً" (كما أن هناك إشارات كثيرة إلى أن المسيحية هي أصل القوانين القائمة في العالم الغربي). ولكن لا ينبغي على الإطلاق أن يُنظر إلى الدستور والنظام

القانوني كامتداد طبيعي للقرآن. على أن احترام جميع حقوق الأقليات ينبغي أن يكون مضمونا في كل الأحوال. وعند طرح سؤال بشأن هؤلاء الذين لا يدينون بدين معين، هل ينبغي أن نتاح لهم الحماية الكافية؟ كان الجواب: نعم، فبطبيعة الحال إن أي فرد له الحق في أن يعتقد أو لا يعتقد أي دين. ودارت مناقشة مثيرة للاهتمام في مرحلة ما حول الحق في تغيير الدين واعتبار أن "الرّدة" جريمة افتراضية. وكان المقترّب الذي أبداه قيادي بارز في المناقشة: نعم من حق كل واحد أو واحدة، ليس فقط أن يغير دينه، ولكن أيضا أن يعلن قراره للأخرين. هذا بالطبع يتوازى مع الحق في التبشير، أي في محاولة إقناع الآخرين لتغيير دينهم. كما جرى طرح وجهة نظر أخرى في القاعة مفادها أن محاولة إقناع الآخرين بالتخلي عن الإسلام في مجتمع إسلامي قد تخلق اضطرابات اجتماعية، وهذا ينبغي أن يعاقب عليه القانون. ومن حيث المبدأ، ينبغي بكل الوسائل دعم الحوار بين الأديان المختلفة (الحوار بين الحضارات)، ولكن الواضح أن هناك مناطق رمادية حول كيفية إدارة/ تنظيم هيمنة الإسلام في المجتمع الإسلامي.

٤ - الحركات الإسلامية

يبدو من المرجح أن ائتلاف الحركات الإسلامية/ والأحزاب سوف يحصل على أكثر من نصف الأصوات الشعبية في الانتخابات البرلمانية المقبلة. ولكن الحركات الإسلامية أدت إلى ظهور أحزاب متعددة، منها ما هو في طور التشكل الآن، ومنه ما ليس بالضرورة على علاقة جيدة مع البعض. بالإضافة إلى أن حزب الحرية والعدالة (النتاج المباشر للإخوان المسلمين) وحزب الوسط الجديد، يمثلون الأحزاب السلفية التي لا تتمتع بعلاقات طيبة مع الأحزاب السابقة وغيرها. هناك أيضا في مصر عدد كبير من الصوفيين (بضعة ملايين وفي تزايد)، ويجري تكوين حزب جديد للصوفية وهو ضد جماعة الإخوان المسلمين بل وأكثر من ذلك ضد السلفيين والوهابيين على حد سواء. هناك أيضا شائعات بأن المسيحيين (الأقباط) يريدون أن يكون لهم حزبهم الخاص بهم. وعند هذه النقطة ينبغي للمرء أن يلاحظ أنه حتى لو حظرت مصر قيام أحزاب تعبر مباشرة عن الأديان والطوائف الدينية، فهناك العديد من الطرق للالتفاف على هذا الحظر (على سبيل المثال من خلال إعطاء أسماء محايدة للأحزاب التي تروّج لها الحركات الدينية ولكنها رسميا لا تسيطر عليها). الليبراليون (الشباب) الذين أشعلوا شرارة الثورات المصرية يكوّنون أيضا حزبهم (أو أحزابهم)، كما أن الذين خرجوا من الحزب الوطني الديمقراطي (حزب مبارك) يعيدون تنظيم أنفسهم. ومع ذلك فالصحيح أن الفريق الوحيد الذي أثبت أنه مُنظم منذ فترة طويلة والذي أظهر قدرته على تحمل عبء المعارضة المنظمة خلال فترة مبارك هو الإخوان المسلمون، وهذا يعطيهم ميزة واضحة. وليس من السهل التنبؤ بمجموعة التحالفات التي يمكن أن تتشكل من هذا الخليط من الأحزاب السياسية. الهدف المعلن لجماعة الإخوان المسلمين هو أن يكون لهم وزن مناسب في البرلمان، وربما الحصول (مع بعض التحالفات) على الأغلبية في البرلمان. من المتوقع أن يتم انتخاب البرلمان في شهري نوفمبر وديسمبر، وهو يأتي قبل انتخاب الرئيس. ومع أن جماعة الإخوان المسلمين قررت عدم تقديم مرشح للرئاسة خاص بهم، إلا أن واحدا رفيع المستوى من أبرز كوادرهم السابقين يسعى ليشغل هذا المنصب.

ملاحظات ختامية

خلافًا للانطباع الذي أعرب عنه الكثيرون بعد بزوغ ما يسمى بالربيع العربي، لم يتم استبعاد الحركات الإسلامية ولم تجلّ محلها الحركات أو الأحزاب "الديمقراطية" الليبرالية الشبيهة بالنمط الغربي. ومن الصحيح أنه في حالات كثيرة (وخصوصا في مصر) كان بعض الشباب العاملين - ربما ممن تلقوا تعليمهم في الغرب أو ممن يتعاطفون مع الغرب - يمثلون الشرارة التي انطلقت عنها "الثورات". وبكل تأكيد لا ينبغي الاستهانة بدور وسائل الاتصال الحديثة (الإنترنت، والفيديو بوك وتويتير والرسائل النصية وغيرها). ومن الصحيح أيضا أنه، في بداية الثورة، تصرفت الحركات الإسلامية (الإخوان المسلمون على وجه الخصوص) بالكثير من الحكمة وانتظروا بعض الوقت قبل أن يشاركوا. ومع ذلك، فالحركات الإسلامية تشارك الآن بشكل كامل وبشكل علني في النقاش السياسي والمنافسة السياسية ولا يزال لها نفوذ كبير على المجتمع ككل. ينبغي على الغرب والدول الأخرى أن يكونوا على بينة من الطبيعة الدقيقة للتطورات التي حدثت أو تجري حاليا في جزء مهم من العالم العربي، وينبغي أن يكونوا على استعداد للفهم والانخراط والتعاون مع الحركات الإسلامية. لا زالت هناك أمور كثيرة لم تتضح حتى الآن. وبالتأكيد ليس مفهوما بعد ماذا ستكون عليه السياسات الخارجية والداخلية (الاقتصادية والاجتماعية، بالنسبة إلى حقوق الإنسان والديمقراطية، الخ) للحكومات، مع تنامي تأثير وسيطرة الحركات والأحزاب الإسلامية. وهناك ما قد يغري الغرب - ولكن ينبغي عليه أن يتجنبه تماما - وهو أن يرى كل التطورات، ولا سيما في مصر، من خلال عدسةٍ تُشوّه "ما يبدو أنه أكثر فائدة لأمن إسرائيل". إن إنهاء الاحتلال، واحترام الحقوق الديمقراطية للشعب الفلسطيني، والتنفيذ الحقيقي لحل الدولتين (إذا كان هذا هو ما تريده الشعوب) هي الشروط التي ستكون في المدى المتوسط والبعيد أكثر فائدة لأمن إسرائيل من دعم بلا غطاء كافٍ يقدمه دكتاتور (مثل مبارك) الذي فقد مصداقيته ودعم شعبه منذ فترة طويلة. وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن جميع الأنظمة في العالم العربي التي كانت تستند - بطريقة أو بأخرى - على أفكار "الاشتراكيين" أو "العلمانيين القوميين" (مثل الجزائر وتونس وليبيا ومصر وسوريا والعراق) قد وقعت تحت ضغوط شديدة، وأنه جرى حل الكثير من هذه الأنظمة. أما بالنسبة للبدائل عن هذه الأفكار الاشتراكية القومية، فالملاحظ أن الرؤية الرأسمالية الغربية قد أصبحت مرتبطة بدرجة كبيرة بالخداع وفرض الهيمنة الخارجية وخاصة مع الدعم الحاسم لإسرائيل، وبذلك فليست هناك فرصة للنظر إليها بتعاطف من قبل الجماهير العريضة في العالم العربي. ربما أصبح الوقت الآن مواتيا لإعادة إحياء الرؤية السياسية الإسلامية وإدخال بعض

التعديلات الهامة في مجال حقوق الإنسان، واحترام الأقليات، والتفاعل، والمعارضة على قدم المساواة مع الأحزاب الأخرى، وعلى الساحة الدولية مع الدول الأخرى. وربما تكون تلك التعديلات أساسية للاستقرار والتنمية في الفترة المقبلة. إن النقاش حول هذه القضايا هو مجرد بداية، وتودّ منظمة الباجواش أن تدعم الحوارَ وتبادلَ الأفكار البناءة حول هذه القضايا.